الطريق وهذا نوع نفع استفيد به وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قرض جر نفعا والله اعلم

كتاب ادب القاضي

قال ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرائط الشهادة ويكون من اهل الاجتهاد اما الاول فلان حكم القضاء ينتفي من حكم الشهادة لان كل واحد منهما مبتدأ الولاية فكل من كان اهلا للشهادة يكون اهلا للقضاء وما يشترط لاهلية الشهادة يشترط لاهلية القضاء والفاسق اهل للقضاء حتى لو قلد يصح الا انه لا ينبغي ان يقلد كما في حكم الشهادة فانه لا ينبغي ان يقبل القاضي شهادته ولو قبل جاز عندنا ولو كان عدلا فتسقط باخذ الرشوة او يعزل لا ينعزل وهذا هو ظاهر المذهب وعليه مشايخنا وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز قضاؤه كما لا تقبل شهادته عنده وعندهما الثلاثة رحمهم الله في الفوادر انه لا يجوز قضاؤه وقال بعض المشايخ اذا قلد الفاسق ابتداء يصح ولو قلد وهو عدل ينعزل بالفسق لان المقلد اعتمد عدالته فلا يكون راضيا بتقليده دونها وهل يصلح مفتيا قيل لا لانه من امور الدين وقيل يصلح لانه يجتهد حذار النسبة الى الخطا واما الثاني فالصحيح ان اهلية الاجتهاد شرط الاولوية فاما تقليد الجاهل صحيح عندنا خلافا للشافعي رحمه الله هو يقول ان الامر بالقضاء يستدعي القدرة عليه ولا قدرة بدون العلم بصفات المقضي فانه لا يقضي بحق غير ولا الى مكنه انه يقضي بحق وبمقصود القضاء يحصل به وهو ايصال الحق

الحق الى المستحق وينبغي للمقلد ان يختار من هو الاقدر والاولى لقوله عليه الصلاة والسلام من قلد انسانا عملا وفي رعيته من هو اولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين وفي حد الاجتهاد كلام عرف في اصول الفقه وحاصله ان يكون صاحب حديث له معرفة بالفقه ليعرف معاني الآثار وصاحب فقه له معرفة بالحديث كيلا يشتغل بالقياس في المنصوص عليه وقيل وان يكون صاحب فراسة يعرف بها عادات الناس لان الاحكام ما بنيت عليه قال والاولى ان يفوض القضاء الى من يثق بنفسه انه يجتهد ويرضى لان الخطأ في القضاء لمن يثق بنفسه انه يجتهد ويرضى الله تعالى عنه تقلدوه وكفى بهم قدوة ولانه فرض كفاية لكونه امرا بالمعروف قال ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يأمن على نفسه الحيف فيه كيلا يصير شرطا لما شرته القبيح وكره بعضهم الدخول فيه مختارا القوله عليه الصلاة والسلام من جعل على القضاء فكأنما ذبح بغير سكين والصحيح انه لا حرج فيه رخصة طمعا في اقامة العدل قال عليه الصلاة والسلام عدل ساعة خير من عبادة ستين والترك عزيمة فلعله يخطئ ظنه فلا يوفق له او لا يعينه عليه عزم ولا بد من الاعانة الا اذا كان هو الاهل للقضاء دون غيره فحينئذ يفترض عليه التقلد صيانة لحقوق العباد واخلاء للعالم عن الفساد قال وينبغي ان لا يطلب الولاية ولا يسألها لقوله عليه الصلاة والسلام من طلب القضاء وكل الى نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه ملك يسدده ولان من

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)